

أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا (Nafta)

أ. بلحسين فاطمة الزهراء¹

أ. ربيعي رياض²

الملخص:

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مست كل المجالات الاقتصادية، والظاهرة الواضحة التي فرضت وجودها، وتعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية. إذ تميز النصف الثاني من القرن العشرين، بالتوجه البارز نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو تعزيز القائم منها واحتلت بذلك مكانا مميزا في الأدبيات العلمية. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل تدفع بدولة ما أو مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تكوين تكتل أو الانضمام إلى تكتل قائم بالفعل قصد تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن، التنمية والمصلحة المشتركة. وقد أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعتبر الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي بين الدول من أبرز وأهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التكتلات وحجم مبادلاتها التجارية، وما يترتب عن ذلك في العلاقات بين الدول المشكلة أو الأعضاء في التكتل وبين الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التكتلات، النافتا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.

¹ أستاذة مساعد، قسم أ، جامعة بشار belhoucine_fatima@yahoo.fr

² طالب دكتوراه، جامعة أم البواقي riadrebai16@yahoo.fr

مقدمة:

شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية بنمطها الكلاسيكي والجديد، حيث شهدت فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ظهور تنظيمات إقليمية توافق في خصائصها مفهوم الإقليمية الكلاسيكية، في حين شهدت نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الإقليمية الجديدة المواكبة للتطورات، التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد.

ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأسست العديد من التنظيمات الإقليمية انخرطت فيها عدد الدول بغض النظر عن المستوى الاقتصادي سواء كانت دولا نامية أو متقدمة، أو مذهبها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي. وذلك من أجل مواجهة تحديات هذه الفترة فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مارشال الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

وقد كانت الدول الأوروبية أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت هذه الدول منهارة اقتصادياً وعاجزة عن النمو. فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها، ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، ومواكبة مختلف التطورات

الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين، الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى.

ونظرا للتقدم الكبير الذي شهده التكامل الأوربي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في إقامة تجمع إقليمي خاص بها ويعزز قدرتها التنافسية المتأكلة، فبدأت بتشكيل منطقة التجارة الحرة بينها وبين كندا سنة 1989 والذي توسع فيما بعد ليصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " النافتا " باندماج المكسيك إليها.

هذا كله دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي المزايا المترتبة أو الفوائد المكتسبة من الانضمام إلى تكتل نافتا Nafta الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء ؟

أ- فرضيات البحث:

لمعالجة الموضوع محل الدراسة من جوانبه المختلفة، قمنا باعتماد الفرضيات التالية كإجابات أكثر احتمالا للأسئلة المطروحة في الإشكالية:

- أن التكتل الاقتصادي هو ضرورة حتمية في ظل التغيرات الحديثة بحيث يوفر ويكمل النقص الذي يتواجد في الدول الأعضاء؛
- أن تكتل النافتا يمثل قوة اقتصادية تستعمله الدول الأعضاء بشكل خاص، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام لمواجهة ومجابهة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

ب- أهمية البحث:

إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تتمثل في سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في توازن النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

إن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتشابهة أو بين الدول ذات الظروف الاقتصادية والسياسية المتشابهة، له أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- قيام التجارة بين الدول المختلفة داخل نطاق التكتل الاقتصادي، في ظل الاستخدام الكامل لموارد الثروة واليد العاملة وسهولة انتقالها، وكذلك إزالة العقبات التي تحد من تدفق التجارة الدولية من مكان لآخر.
- تحسين وتطوير وسائل النقل وطرق المواصلات المختلفة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.
- تطوير المنتجات ووسائل الإنتاج من خلال تبادل الآراء والأفكار وفنون الإنتاج بين الدول.

ت - منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في المنهجين الوصفي والتحليلي، وتم انتهاج الوصفي لكونه ملائماً لعرض الجوانب النظرية فيما يخص التعريف بالتكتل الاقتصادي ومقوماته ودوافعه وأنواعه. أما المنهج التحليلي، استعملناه لنبين كيف أثر التكتل الاقتصادي النفاتا على معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ث - تبويب البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى قسمين:

أولاً: تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية والإقليمية،

ثانياً: المزايا المكتسبة من التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء.

أولاً: تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية

شهدت السنوات الأخيرة عودة انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وأصبحت غالبية الدول المتقدمة والنامية تنتمي إلى تكتل إقليمي أو عدة تكتلات في آن واحد، بحيث أصبح أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم بين هذه التكتلات. وتأتي أهميتها في كونها تشمل بكل صورها وأشكالها بأن حوالي 75% من دول العالم ينتمون إلى تكتل معين، وما يقارب 80% من سكانه يعيشون في كنف تكتل اقتصادي.

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاتجاه الصحيح وبالسريعة

الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة وتحقيق الرفاهية لشعوب تلك الدول.

1-1 تعريف التكتل الاقتصادي:

لقد اختلف المنظرون في إعطاء مفهوم واحد للتكتل الاقتصادي وذلك لاختلاف النماذج التي أحاطوها بالبحث والدراسة، حيث يختلط هذا المفهوم مع كلا من التكامل والاندماج والإتحاد، إذ سنركز على الانطلاق من التكتل للوصول إلى المفاهيم السابقة الذكر.

إن كلمة التكتل تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر.¹

إن التكتل الاقتصادي هو عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر، تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، للوصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي². إذ يعني التكامل الشيء المترابط عضوياً في كل لا يتجزأ لذا فإن البعض الآخر من الاقتصاديين يفضل استخدام مصطلح الاندماج بدلاً من التكامل، غير أن هذا الأخير هو الشائع في أغلب الدراسات.³

¹ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 2000، ص 42.

² J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, *Les unions économiques régionales*, ARMAND COLIN, Paris, 1999, P 61.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 277.

وعليه يعتبر الاتحاد الاقتصادي الإقليمي أو الجهوي هو المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير للاقتصاد التي تصل إليها الدول الأعضاء، وهو يقدم عدة امتيازات كالاقتصاد الذي يرقى إلى مستوى المنافسة، تخصص وتكامل بين الاقتصادات، والأكد أن وضعه قيد التنفيذ يطرح مشاكل جدية من الصعوبة التغلب عليها من بعض اقتصاديات المنطقة، لكن يبقى الهدف الأساسي هو إزالة القيود الجمركية على مجموع أو جزء هام من المبادلات.¹

أي عندما نتكلم عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا ينحصر تفكيرنا في الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها المعاملة التفضيلية بين الدول لتخفيف القيود المعرقة لانسياب السلع والخدمات فيما بينها، كتخفيف القيود الخاصة بالرسوم الجمركية وتخفيضها، وإنما نقصد بذلك إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري وحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتل، وكذلك تطبيق تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الدول المتكتلة. وكذلك محاولة التوصل إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في مجالات الصناعة، والزراعة وكذلك السياسات المالية والميزانية وكل المجالات التي تتفرع من الأنشطة الاقتصادية المختلفة². ومنه تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهم النماذج التنموية التي تتطوي على مبدأ التكامل

¹ J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, *op cit*, P 14.

² ج. هوجيندورون، ب. يراوان، (ترجمة: محمد سمير كرم)، الاقتصاد الدولي الحديث، مكتبة الوعي العربي، لبنان، 1979، ص 607.

- الاقتصادي، كضرورة ومنهاج لبلوغ أعلى مستويات ودرجات التكامل.
- وتهدف الدول من وراء الانضمام إلى التكتل الاقتصادي، الحصول على مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية، من أهمها:¹
- ضمان الحصول على المواد الأولية بشكل دائم وبأسعار معقولة، وإيجاد الأسواق الواسعة لتصريف المنتجات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه وتحسين نوعيته،
 - إيجاد التخصص في الإنتاج، مما يؤدي إلى نشوء التقسيم الدولي للعمل ويعززه،
 - زيادة دخل السكان وزيادة قدرتهم الشرائية، مما يكفل رفع مستواهم المعيشي.
- ولكن هذه الفوائد لا تأتي متساوية لجميع الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي، وذلك تبعاً للعوامل التالية:²
- درجة التكامل الاقتصادي، أي درجة اختلاف السلع نوعاً وكماً بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة، ودرجة اختلاف المعروض من السلع ووسائل الإنتاج، مما يساعد على زيادة التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية؛
 - حجم الدول الأعضاء وعددها، حيث يؤثر عدد الدول الأعضاء وأحجامها على التكامل الاقتصادي والفوائد المرجوة منه، فكلما زاد عدد الدول المشاركة فيه ساعد ذلك على زيادة حجم التبادل التجاري لا سيما إذا كانت الدول كثيرة وذات اقتصاديات صغيرة؛

¹ أسامة قدور، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، 1985، ص 94.

² المرجع نفسه، ص 95.

- الموقع الجغرافي الذي يتحكم بسهولة نقل السلع والبضائع وتقليل تكاليف النقل، فكلما كانت دول الكتلة الاقتصادية متصلة وقريبة من بعضها ساعد ذلك على سهولة ربطها بخطوط النقل المختلفة، مما يؤدي إلى سهولة النقل وانخفاض التكاليف.

ففي كل الأحوال يبقى البحث عن تحقيق المنافع الاقتصادية، من أبرز الأهداف التي تقصدها الدولة المنظمة في إطار التكتلات الإقليمية وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن مقومات ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية إذ تلعب الدول الصناعية دورا محوريا في هذا المسعى المستمر.

1-2 مقومات ودوافع قيام التكتل الاقتصادي:

لقد تباينت دوافع ومقومات إنشاء التكتلات بين الدول الرأسمالية ودول الجنوب، فخلال السنوات 1990-1995 زاد عدد مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية حيث بلغت نحو 108 ترتيبا نهاية عام 1995، منها 29 تجمعاً برز عام 1992 فقط. غير أن بروزها بهذا الزخم الواضح يؤكد قوة الدوافع التي قادت إلى قيامها والمقومات التي تملكها، إذ نستنتج بأن هناك تضافر مجموعة من الدوافع والمقومات للاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم والتي هي¹:

¹ أنظر في ذلك:

- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات والتجمعات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 1999، ص 217.

- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 01، 1999، ص 50.

أ- مقومات قيام التكتل الاقتصادي:

إن التكتل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكتلة مقومات وأسس اقتصادية وسياسية وثقافية، وسنقتصر على ذكر أهم المقومات الاقتصادية وهي:¹

- **التخصص وتقسيم العمل:** وهما عاملان أساسيان في بلورة التكتل الاقتصادي، باعتبارهما العاملين الذين تتحقق بهما وفرة الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية، التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، ويعتبر أساس قيام التكتل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

- **توفر عناصر الإنتاج:** وهذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية، سواء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية والتنظيمية الأخرى. فكل هذه العوامل مسئولة عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي فالتكتل يوفر فرصة وإمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكتلة.

- **توفر الموارد الطبيعية:** وهو عنصر مهم من عناصر مقومات التكامل الاقتصادي وديمومته، فتوفر هذا العنصر الطبيعي وباختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول ويساعدها على تحقيق التكامل الحقيقي، فبعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة (أراضي، مياه) تساعد على توفير إنتاج زراعي، والبعض الآخر من البلدان تتوفر على إمكانيات تقنية تساعد على تحقيق صناعة متطورة وأخرى تتمتع

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، مصر، ط 1، 2001، ص ص 29-35.

بمناخ ملائم وأمكنة سياحية تساعد على توسيع قدراتها السياحية.

- **توفر وسائل النقل والاتصال:** إن توفر وسائل النقل البحري والجوي والبري، وطرق الاتصال الحديثة فهذا كله يساعد على نجاح عملية التكتل الاقتصادي بين الدول، وأن توفر هذه العناصر مهمة جداً لاستمراره وتقويته. كل هذا زيادة على مقومات أخرى جغرافية وسكانية، لغوية وعرقية ودينية... الخ.

ب - دوافع التكتل الاقتصادي:

إن الاقتناع بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكتلة بعد تكتلها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكتل هو الدافع الذي يدفع هذه البلدان إلى التكتل، وكلما زاد الاقتناع بتحقيق هذه المنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي أقوى، ومن بين هذه الدوافع نذكر الدوافع الاقتصادية ومنها¹:

- **اتساع حجم السوق:** يصبح بإمكان كل بلد عضو توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكتل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع بالنسبة للمشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد المتاحة، الأمر الذي يحقق الوفرة الإنتاجية، وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية وتنخفض الأسعار وترتفع الجودة.

- **زيادة التشغيل:** إن اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يتيح قدراً أكبر من فرص التشغيل، خاصة في سوق العمل

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط 01،

2001، ص ص 180 - 184.

فتتوسع ليصبح سوقاً واحدة للبلدان المتكتلة، وتزداد قدرة استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، وترتفع إنتاجية العمل.

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** إن التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج وتوسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض، وبالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، وبذلك يتوفر قدراً كافياً من عنصر رأس المال وقدراً كبيراً من الأيدي العاملة اعتماداً على إمكانيات البلدان المتكتلة، ومن ثمة يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمواً في الناتج والدخل الوطني ويتحقق النمو الاقتصادي.

- **تطوير القدرات التكنولوجية:** إن التعامل بين مجموعة البلدان في إطار التكتل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان التكتل الأخرى، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية، وبالتالي تتطور وتتمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتماداً على هذه القاعدة التكنولوجية.

إذا فالتكتل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول، فهناك الكثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية ووصلت إلى أعلى المستويات متخذة شكل سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي أو مرحلة الاندماج، وما تزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضييق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها.

1-3 أشكال التكتل الاقتصادي:

إذا كان التكتل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم

بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق تكتل اقتصادي أو تحقيق مستوى أعلى منه، إذ يمكن التمييز بين خمسة صور (أشكال) متتابعة، وهي على النحو التالي:¹

أ - منطقة التبادل الحر:

تتميز منطقة التبادل الحر أو التجارة الحرة باتفاق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود الجمركية والقيود الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة عضو بنظامها الجمركي مع بقية دول العالم.

ب - الاتحاد الجمركي:

يأتي الاتحاد الجمركي في درجة أعلى من صيغة منطقة التجارة الحرة، حيث يشمل الاتحاد الجمركي تبني دول الاتحاد الاقتصادي تعريف جمركية موحدة اتجاه باقي دول العالم وهو ما يعرف بالجدار الجمركي. بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ت - السوق المشتركة:

وهي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حيث بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات، وتوحيد التعريف الجمركية مع باقي الدول غير الأعضاء تتضمن إلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق. وعلى إثر ذلك تشكل

¹ انظر في ذلك:

- خالد محمد حنفي، متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة في مصر في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 96.
- حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998، ص 10.

الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، كما كان عليه الحال في السوق الأوروبية المشتركة.

ث - الاتحاد الاقتصادي:

يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء بشكل متماثل وتتميز هذه المرحلة بأنها من أعلى مراتب التكتل الاقتصادي بكسر كافة القيود والحواجز عن حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وذلك بقصد إلغاء التمييز الناشئ بين الدول الأعضاء وصولاً إلى توحيدها.

ج - الاندماج الاقتصادي:

وهذه هي المرحلة الأخيرة التي تمثل أعلى مراتب التكامل الاقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المراحل الأربع السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية، وإيجاد مؤسسات إقليمية (اتحادية) تسهر على تطبيق السياسة الاقتصادية الموحدة في جميع المجالات (المالية والنقدية، الضريبية والاجتماعية). بالإضافة إلى عملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.¹

¹ حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 1997، ص ص 36،

ويترتب على ذلك تقليص نفوذ السلطة التنفيذية لكل دولة وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية الموحدة. لعل أهم ما يميز التكتل الاقتصادي أن التكامل فيه والاندماج والاتحاد يستمد صلابته الحقيقية من أسسه المحددة، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل ويبقى من أهم التكتلات الإقليمية حالياً الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي لكن دراستنا ستقتصر على نموذج من بين نماذج التكتل ألا وهو النفط.

ثانياً: المزايا المكتسبة من التكتل الاقتصادي للنفط للأعضاء

يتمحور أهداف تشكل هذا التكتل الاقتصادي¹ الذي يسمى بالنفط² أساساً في تشكيل منطقة تجارة حرة بين الدول المتكاملة، دون أن يتعدى إلى إقامة إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي دول متباعدة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل. تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17% من

¹ فاسم الشريف، النفط: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، دمشق، ع 64، السنة الثامنة، 2000، ص 5.

² ظهرت في القارة الأمريكية عدة تجمعات إقليمية منذ البدايات الأولى للتكامل الإقليمي خلال القرن الماضي خاصة بين دول أمريكا اللاتينية، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي حققته التجربة الحديثة للنفط المعروفة ب (NAFTA) أو (ALENA) حسب الترجمة الفرنسية. وتسمى أيضاً باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39% من إجمالي تجارتها مع العالم.¹

2-1 مراحل نشأة النفط وإجراءات التحرير:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

أ- مراحل نشأة النفط:

لقد أصبحت منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واقعاً ملموساً بعد أن كانت أمراً مستحيلاً، وذلك في فترة لا تتعدى بضع سنوات إنشاء فترة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، وقد كانت الخطوة الأولى في هذا الإطار تتمثل في منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية (CUSFTA)، وهي عبارة عن فكرة تخضع للتداول والنقاش منذ القرن التاسع عشر. وفي أواخر عام 1986م وعندما خاض البلدان حرب تجارية صغيرة حول تجارة الأخشاب والذرة إلى جانب خلاف آخر حول حقوق الملاحة في منطقة القطب المتجمد الشمالي كان يبدو أن هناك فرصة بسيطة لإنشاء كتل تجاري. إلا أن المزاج سرعان ما تغير وبدأت المفاوضات عام 1986م وقد تمخضت عن تأسيس منطقة تجارية حرة في 1 يناير 1989م.

أما الخطوة الثانية، فقد تمثلت في وضع المكسيك في الصورة

¹ J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, *op.cit*, p p 37-48.

حيث أصبحت الحكومة المكسيكية، ومنذ عام 1985م عازمة وبصورة متزايدة على كسر الحواجز التي كانت موضوعة من قبلها، في طريق إنشاء اقتصاد مكسيكي حر ومخصص وأكثر كفاءة.

لقد أدت سلسلة من الإصلاحات التي تم تبنيها هذه الأخيرة، إلى خروج الأنشطة التجارية عن مسارها، كما أدت إلى تخفيف العقوبات التي تواجه عملية استيراد السلع، وقد كانت التعريفات الجمركية في المكسيك مرتفعة، كما أنها ارتفعت بشكل أكبر بعد أن أجبرت أزمة المديونيات التي حدثت عام 1982م في المكسيك على تبني سياسات تقشفية، وفي عام 1992م قامت المكسيك بتقليص تعرفتها إلى ما متوسطه 10% فقط.

وفي عام 1990م شرعت حكومتى المكسيك والولايات المتحدة في إجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية تجارية، حيث انضمت كندا إلى تلك المفاوضات عام 1991م. وقد تم التوصل إلى الاتفاقية عام 1992م حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، والتي حلت محل منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية في 1 يناير 1994م.¹ وقد قامت هذه المنطقة بإلغاء التعرفة وإزالة بعض العقوبات والعوائق الغير مرتبطة بالتعرفة والتي كانت تعترض مسار التجارة في إطار المنطقة (جرت عملية تحرير التجارة بشكل بطيء حيث لم تستكمل إلا في عام 2008).

تنص اتفاقية النافتا (NAFTA) على إزالة الحواجز التي تعترض

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 12.

مسار الاستثمارات الاقتصادية العابرة للحدود في إطار المنطقة، كما أن المكسيك عملت على استكمال متطلبات الأداء بشكل تدريجي بما في ذلك متطلبات القناعة المحلية ومتطلبات التصدير، والتي كانت الحكومة المكسيكية قد فرضتها سلفاً على الشركات التجارية الأجنبية العاملة هناك. وقد عملت النفط أيضاً على تحديد التجارة والاستثمار المفتوح في العديد من الصناعات الخدمية بما في ذلك المصارف والخدمات المالية. وقد اتخذت النفط حزمة من التدابير الهادفة إلى حل المنازعات، وتدعو الاتفاقيات الإضافية إلى تطبيق أفضل لمقاييس العمل والبيئة.

ولكن النفط لم تدع إلى هجرة بشرية حرة بين تلك الدول، كما أنها لم تعمل على نزع الطابع الوطني عن شركة بيمكس (PEMEX)، وهي شركة مكسيكية حكومية ضخمة تحتكر القطاع النفطي.

ب- إجراءات التحرير الاقتصادي بين دول النفط:

بما أن اتفاقية النفط انحسرت أساساً في منطقة التجارة الحرة، فإن الدول الموقعة اتخذت مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما وفق الإجراءات التالية:¹

- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عاماً تدريجياً حتى إلغائها تماماً بين الدول الثلاث،

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات،

- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل،

- تحرير انتقال رؤوس الأموال كإزالة كافة القيود المفروضة على

¹ عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص61.

- الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية،
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية،
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق، شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر،
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق،
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم،
- الاستفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.

والملاحظ من خلال المجالات التي شهدتها عملية التحرير، أنها لم تقتصر فقط على حركة السلع والخدمات بل تعدتها لتشمل مجال حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وحركة العمالة، الأمر الذي يوحي بأن هذه التجربة قد انتقلت لمرحلة السوق المشتركة. لكن إمعان النظر في الشروط والقيود المفروضة على حركة بعض الاستثمارات مثل قطاع الزراعة، في حين يشجع الاستثمار في قطاع البترول كيميائيات.

2-2 القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية:

هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي تسري وتنظمها الاتفاقية،

والتي هي:

- قطاع الزراعة: يتم إزالة معظم الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة

على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6% على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضر، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عاما، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النفط وذلك سنة 1989.¹

- **قطاع السيارات:** يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تتطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعي ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62% من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

- **قطاع الطاقة:** تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

- **قطاع الخدمات المصرفية:** يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية، حتى تزيل كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007.

- **قطاع النقل:** كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر

¹ Jean Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Edition la découverte, Paris, 2000, p 21.

الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية. ويقوم هذا الأمر على مرحلتين، فالأولى طبقت عام 1996 تمثلت في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمس ولايات حدودية، وفي عام 2000 كانت المرحلة ثانية حيث تم السماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

شملت أيضا اتفاقية النفط بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ "النفط"، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآت من خارج دول النفط سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النفط.¹

لقد أبرز سفير المكسيك في الولايات المتحدة (إدواردو ميدينا مورا)، أن النفط شكلت آلية هامة لتعزيز العلاقات خلال السنوات

¹ قاسم الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الأخيرة، وذلك ما يعكسه معدل نمو التجارة ما بين البلدان الثلاثة بواقع 265%، مشيراً إلى أنه ما بين عامي 1999 و 2013 نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة وكندا في المكسيك بنسبة 56%. وأن أمريكا الشمالية أضحت، خلال 20 عاما الماضية، المنطقة التي تولد 30% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وذلك من خلال تبادلات تجارية بينها بلغت قيمتها 176 مليار دولار بين عامي 1999 و 2013.

1

2-3 الامتيازات التي يتحصل عليها الدول الأعضاء:

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية صاحبها أثراً على الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بالناتج المحلي أو سوق العمل والتوظيف أو البيئة، فضلاً عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى؛ وهذا كما يلي:²

أ- بالنسبة للمكسيك:

من المتوقع أن المكسيك تتحصل على بعض المزايا، ويرجع ذلك إلى الأحجام النسبية للاقتصاديات الثلاثة، فمع مرور الوقت أصبحت رؤوس الأموال المكسيكية داخلة في مشاريع مشتركة مع الشركات الأمريكية والكندية مما يقلل بشكل كبير من تسرب رؤوس الأموال

¹ <http://www.menara.ma/ar/2014/02/18/1029595>. Consulté le: 21/09/2014.

² انظر كلا من:

- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 132، 133.

- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 346-349.

- يسرى الشرقاوي، المكسيك وأمريكا: حدود ساخنة وملفات متجددة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 154، أكتوبر 2003، ص ص 246-251.

المكسيكية إلى الخارج. إضافة إلى ذلك نذكر أهم المزايا على النحو التالي:

- إن انتقال الإنتاج إلى المكسيك سمح كذلك بانتقال التكنولوجيا المتقدمة إليها، مما ساهم في تطور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
- فمنذ بدء العمل باتفاقية النفط لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي بقيمة تصل إلى 600 مليار دولار، وزاد حجم التجارة المكسيكية ثلاث أضعاف إلى ما يقدر بـ 257 مليار دولار عام 2002.¹
- زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من سنة 1994 إلى 1995، ثم حققت خلال 2001 ما نسبته 4%، خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، هذا ما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية وزيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار 20000 وظيفة.
- ساعدت اتفاقية النفط المكسيك في تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالسوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات، النقل البري، المنسوجات وغيرها.
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك، لأن الهجرة أصبحت حلما لدى الكثير من المكسيكيين.
- في دراسة أجرتها اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية تراوحت تقديرات

¹ <http://www.worldbank.org/laceconomist>. Consulté le: 26/08/2013.

الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 1% و 11,4%.

- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك إلى غاية 1999 حوالي 7 مليار دولار أكثر من 67%، منها كان مصدره كندا والولايات المتحدة الأمريكية ب 48 مليار دولار، وبلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات البينية لدول النفط عام 2000 حوالي 299.3 مليار دولار في حين كانت سنة 1993 لا تتعدى 36.9 مليار دولار.

لهذا أدركت الحكومة المكسيكية، أن العائد من اتفاقية النفط القصير المدى قد يكون في صالح الولايات المتحدة وكندا لزيادة صادراتها نحو المكسيك، أما العائد المكسيكي سيكون على المدى المتوسط والطويل متمثلاً في التدفق المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر. وانطلاقاً مما سبق يمكن القول، أن المكسيك وعلى الرغم من استفادتها عموماً من اتفاقية النفط والاستثمار الخارجي، فهي بحاجة إلى إستراتيجية تنموية جديدة لتقليص الفجوة بينها وبين كل من الولايات المتحدة وكندا على مدى العقد المقبل، وذلك لتحقيق التنمية وتخفيف أزمة الطبقة داخل البلاد.

ذلك أن هدفها من الشراكة مع دول شمالية قوية هو رغبتها في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الأعضاء وجلب الاستثمار والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فلقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع لمقاولات صناعية ماكيلدوراس¹ على حدودها مع المكسيك، تشغل اليد

¹ ماكيلدوراس: كلمة من أصل إسباني، وهي مقاولات صناعية أمريكية في أغلبها، تستقر بالحدود

العاملة المكسيكية بأجور ضعيفة ولساعات عمل طويلة، وتصدر المنتجات نحو الأسواق الأمريكية.

ب- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية النفط إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة الأوروبية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي "بوش" هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية، ومن بين الآثار الإيجابية التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية النفط نذكر ما يلي:¹

- فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

- خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظراً لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.

المكسيكية الأمريكية، وتستفيد من الإعفاء الضريبي. وتعمل على تركيب قطع الغيار والأجهزة المتنوعة التي يتم استيرادها ثم تصدر نحو الولايات المتحدة بالخصوص.

¹ موريس شيف ول وآلن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص 144.

- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظراً للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنوياً إلى حوالي ضعف نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو التكتل الآسيوي.

- زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستنمتع بإعفاءات تعريفية وغير تعريفية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات في السنوات التالية لعام 2010.

- نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية ووجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طردياً مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

- تعدد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

- زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنوياً.

- أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

- لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلاً لمعظم السلع، وكذا لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

- انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية إلى العمالة المكسيكية وذلك لرخص العمالة المكسيكية، وهذا الأمر سوف يمثل تهديداً لمئات الآلاف من العاملين الأمريكيين الذين يعانون أصلاً من البطالة حيث تصل نسبتها إلى 6,8% وذلك في إحصاءات عام 1993، لذلك نجد في الولايات المتحدة أن المعارضة ضد النافتا جاءت من النقابات العمالية التي رأت أن فرص العمل تصدر إلى المكسيك.

- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 1999 ما مجموعه 987 مليار دولار، 8.4% منها كان مصدرها كندا والمكسيك ب 82.9 مليار دولار.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الولايات المتحدة تلعب دوراً أساسياً في اتفاقية النافتا حتى يتسنى لها إحداث واجهة مقابلة لتكتل الدول الأوروبية، كما تسعى جاهدة إلى تكوين رابطة بين دولها بما يحقق لها أكبر المنافع الاقتصادية.

ت - بالنسبة لكندا:

أما بالنسبة لكندا فإن التكتل سيتم بطبيعة دفاعية إلى حد كبير فالنمو الاقتصادي في كندا ظل يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، غير أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاد، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة وبالتالي من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا حيث تستقبل نحو 80% من الصادرات الكندية وتصدر نحو 24% من صادراتها إلى السوق الكندي وهذا في عام 1986.¹

وسعت كندا ألا تبقى معزولة في محيطها القريب (أمريكا الشمالية) والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل التكنولوجي الحديثة)، فمن بين الآثار الإيجابية الناتجة عن اتفاقية النفط على كندا، نذكر ما يلي:

- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل،
- الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك،
- مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج،
- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات

¹ عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص 80.

العاملة في مجال الطاقة،

- احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة،
- تستفيد كندا من تسهيل النقل البري والجوي، وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية،
- بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا 45 مليون دولار في الساعة الواحدة، ويعني ذلك أن حجم التجارة الأمريكية الكندية في العام هو 540 مليار دولار،
- بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كندا إلى غاية 1999 ما قيمته 162 مليار دولار، حوالي 72% منها مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية أي 116.4 مليار دولار والمكسيك ب 36.4 مليار دولار.
- وتعد كندا مصدراً رئيسياً للنفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة وفي جويلية 2002 ومن خلال تقرير كندي اتضح أن المديرين التنفيذيين الكبار في الولايات المتحدة يعتبرون الأوضاع غير مشجعة للقيام بإنشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا، حيث أن شركات كبرى أوقفت إنجاز مشاريع في كندا مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الأخير، وأرجع التقرير أسباب عزوف المستثمرين الأمريكيين عن دخول مجال الاستثمار في كندا إلى قلة عدد السكان والنظام الضريبي العالي. أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية للشركات الإنتاجية الكندية قد زادت من 04 - 05% مؤخراً.
- أما الفوائد التي جلبتها النفطنا لهذه الدول كثنائيات، هي بأنها

عملت على زيادة حجم التجارة الأمريكية الكندية بنسبة 4%، بينما أثمرت النفط عن زيادة حجم التجارة الأمريكية المكسيكية بواقع 23% ورفعت حجم التجارة الكندية المكسيكية بواقع 28%.

إذ تزداد قيمة المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أكثر من 400 مليار دولار، في الوقت الذي لا تتعدى قيمة المبادلات الأمريكية المكسيكية 150 مليار دولار. والكندية المكسيكية 50 مليار دولار.

الخاتمة:

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكتلات الاقتصادية خاصة في صورتها الحديثة، وجاء هذا التوجه استجابة للتغيرات الجديدة والمتسارعة التي عرفها العالم، سواء من ناحية تغير دور الدولة الوطنية أو التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها هذه الفترة، ومن هذا المنطلق يمكن أن نستنتج التالي:

- يعتبر التكتل عملية متسلسلة ومتناسقة وليست عفوية، إذ أنه يعتمد على مقومات أساسية وشروط ضرورية يجب أن تتوفر بين أطراف المنطقة المتكاملة حتى تعود العملية بالنفع والفائدة على كافة الأطراف.
- تختلف الدوافع التي تؤدي بالدول للدخول في تكتل باختلاف المناطق الجغرافية وتركيبية الدول، فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.
- تعبر التجارب الكبرى للتكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، النفط الآسيان والأوبك عن أهمية الظاهرة في الوقت الحالي.

- إن النفط شكل من أشكال التكتل الاقتصادي المعاصر، وأهم ما يميزها وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل وبينها وبين باقي دول العالم. إضافة إلى أنها تعطي فرصة لمواجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم، حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول نداءً لهذه التكتلات. وكذلك العمل على إيجاد اقتصاد قوي يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى، من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات. وتأتي أهمية التكتلات أو الاتجاهات الاقتصادية وتعاظم دورها لتمثل بعداً اقتصادياً هاماً من أبعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد وليس يخفى على أحد أهمية التكتلات الاقتصادية والمزايا التي تحققها لأعضائها، ولذا فإن الدول النامية ومنها الدول العربية في أحوج ما تكون إلى تشكيل اتحادات ذات تكتلات اقتصادية، تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية التي سوف يشهدها القرن الحادي والعشرين.

المراجع والمصادر

أ- المراجع باللغة العربية:

- ¹ أسامة قدور، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، 1985.
- ² موريس شيف ول وآلن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003.
- ³ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 01، 1999.
- ⁴ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 2000.
- ⁵ ج. هوجيندورون، ب. يراوان، ترجمة محمد سمير كرم، الاقتصاد الدولي الحديث، مكتبة الوعي العربي، لبنان، 1979.

- ⁶ حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998.
- ⁷ حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 1997.
- ⁸ خالد محمد حنفي، متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة في مصر في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
- ⁹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
- ¹⁰ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع، مصر، ط 01، 2001.
- ¹¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- ¹² عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
- ¹³ عبد الواحد العفوري، العولمة والجات والتجمعات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 01، 1999.
- ¹⁴ عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- ¹⁵ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان-الأردن، ط 01، 2001.
- ¹⁶ قاسم الشريف، النفط: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، دمشق، العدد 64، السنة الثامنة، 2000.
- ¹⁷ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- ¹⁸ يسرى الشرقاوي، المكسيك وأمريكا: حدود ساخنة وملفات متجددة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 154، أكتوبر 2003.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

- ¹ <http://www.worldbank.org/laceconomist>. Consulté le : 26/08/2013.
- ² J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL, **Les unions économiques régionales**, ARMAND COLIN, Paris, 1999.
- ³ Jean Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Edition la découverte, Paris, 2000.
- ⁴ <http://www.menara.ma/ar/2014/02/18/1029595>. Consulté le: 21/09/2014.